

ملف المناصرة

ناصر بن غيث

Nasser bin Ghaith

في السجن تنفيذًا لحكم الإمارات

اقتصادي إماراتي درّس في فرع جامعة السوربون في أبوظبي، ويقضي ناصر بن غيث حكمًا بالسجن 15 عامًا صدر في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84» إضافة إلى حكم سابق بالسجن عشر سنوات، بسبب تغريدات عن الإصلاح وحضوره اجتماعات مع ناشطين آخرين.

01
القضية في دقيقة

اقتصادي إماراتي درّس في فرع جامعة السوربون في أبوظبي، ويقضي ناصر بن غيث حكمًا بالسجن 15 عامًا صدر في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84» إضافة إلى حكم سابق بالسجن عشر سنوات، بسبب تغريدات عن الإصلاح وحضوره اجتماعات مع ناشطين آخرين.

الحالة **في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض **18 أغسطس/آب 2015**	الدولة **الإمارات**

الحكم السجن 15 عامًا في قضية «الإمارات 84» (10 يوليو/تموز 2024، وأصبح الحكم باتًا في 4 مارس/آذار 2025)، إضافة إلى حكم بالسجن عشر سنوات صدر في 2017.

التهم نشر معلومات كاذبة عن قادة الإمارات ومؤسسات الدولة
الإساءة إلى سمعة الدولة
إهانة رئيس الدولة ونائب رئيس الدولة وولي العهد علنًا (قضية 2011)
التواصل والتعاون مع أعضاء في جمعية الإصلاح المحظورة
التواصل والتعاون مع حزب الأمة الإماراتي المحظور
التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي (قضية 2024)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن ناصر بن غيث فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لناصر بن غيث والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار ناصر بن غيث.

06 الإفراج عن ناصر بن غيث لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى ناصر بن غيث وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانونيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الحرمان من الرعاية الطبيةقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانيةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّلالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التعذيباتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7

المحاكمة غير العادلةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

إدانة

إدانته بإهانة قادة الإمارات

أدين ناصر بن غيث وأربعة ناشطين آخرين بإهانة رئيس دولة الإمارات ونائبه وولي العهد علنًا، استنادًا إلى تصريحات على الإنترنت تدعو إلى الإصلاح. وحُكم عليه بالسجن سنتين، وحصل على عفو رئاسي في اليوم التالي.

18 أغسطس/آب 2015

إعادة اعتقال

اعتقاله للمرة الثانية

اعتقلت السلطات الإماراتية ناصر بن غيث، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معلوم أكثر من سبعة أشهر دون توجيه اتهام إليه أو السماح له بالاستعانة بمحامٍ.

4 أبريل/نيسان 2016

الظهور في الاحتجاز

مثوله الأول أمام المحكمة

مثل بن غيث أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبوظبي بعد سبعة أشهر من الإخفاء القسري. وأبلغ المحكمة بأنه تعرّض للتعذيب والضرب والحرمان من النوم مدة تصل إلى أسبوع.

18 مايو/أيار 2016

نقل بين أماكن الاحتجاز

نقله إلى سجن الصدر واحتجازه في الحبس الانفرادي

نُقل إلى سجن الصدر في أبوظبي واحتُجز في الحبس الانفرادي حتى صدور الحكم عليه.

29 مارس/آذار 2017

إدانة

الحكم بسجنه 10 سنوات

أدانت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي بن غيث بنشر معلومات كاذبة عن قادة الإمارات والإضرار بسمعة الدولة، استنادًا في الغالب إلى تغريدات عن محاكمته السابقة. وحُكم عليه بالسجن عشر سنوات.

2 أبريل/نيسان 2017

بدء إضراب عن الطعام

يبدأ إضراباً عن الطعام ويُنقل إلى سجن الرزين

بعد أيام من إدانته، بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على محاكمته، ونُقل إلى سجن الرزين.

يناير/كانون الثاني 2018

فعل آخر

الفريق العامل الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي يعدّ احتجازه تعسفياً

خلص الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن احتجازه تعسفي، وحثّ السلطات على الإفراج عنه فوراً.

أكتوبر/تشرين الأول 2018

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام يكتفي فيه بالسوائل

أفادت منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2018 بأنه لم يتناول منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018 سوى كميات قليلة من الطعام، احتجاجاً على احتجازه وظروف سجنه في سجن الرزين، وبأن صحته تدهورت بشدة. وطالب أيضاً بالإفراج عنه بعد العفو الذي مُنح للأكاديمي البريطاني ماثيو هيدجز في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

ديسمبر/كانون الأول 2023

توجيه اتهام

توجيه الاتهام إليه في قضية «الإمارات 84»

وُجهت إليه الاتهامات بوصفه واحدًا من 84 متهمًا في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84»، بينما كان يقضي حكم عام 2017.

10 يوليو/تموز 2024

إدانة

الحكم عليه بالسجن 15 عامًا في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84»

حكمت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي على بن غيث بالسجن 15 عامًا في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84»، بتهمة التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر مقالات وتغريدات، حسب الادعاء.

4 مارس/آذار 2025

حكم بات

المحكمة الاتحادية العليا تجعل الحكم باتًا

رفضت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا الطعون في قضية «الإمارات 84»، وأصبح الحكم باتًا.

26 يونيو/حزيران 2025

فعل آخر

المحكمة الاتحادية العليا تحكم بالسجن المؤبد على 24 متهماً آخرين في قضية «الإمارات 84»

بناءً على طعن النائب العام، ألغت الدائرة الجزائية في المحكمة الاتحادية العليا قرار رفض الدعوى بحق 24 متهماً آخرين وحكمت عليهم بالسجن المؤبد، ليرتفع عدد أحكام المؤبد في القضية إلى 67. ويتعلق الحكم بهؤلاء المتهمين الـ24، ولم يذكر أي مصدر تغييراً في الحكم الصادر بحقه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجدداً. لا يزال ناصر بن غيث في السجن، يقضي حكم السجن 15 عاماً الصادر في المحاكمة الجماعية في قضية «الإمارات 84» في 10 يوليو/تموز 2024، والذي أصبح باتاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا في 4 مارس/آذار 2025، ولم تُسجَّل أي أنباء عن إفراج أو نقل أو إجراءات جديدة. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأنه بعد وفاة سجين قضية «الإمارات 94» علي الخاجة أثناء احتجازه في سجن الرزين في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لم يُسمح لأسر المعتقلين السياسيين الآخرين هناك بزيارتهم.

الخلفية والعمل

ناصر بن غيث خبير اقتصادي وأكاديمي متخصص في السياسات الاقتصادية والتنمية. وقبل سجنه، درّس في مؤسسات بالإمارات العربية المتحدة، منها فرع جامعة السوربون في أبوظبي. وتمحور عمله المهني حول الإصلاح الاقتصادي والمالية العامة والعلاقة بين الحوكمة والاستقرار الاقتصادي. وشارك أيضًا في النقاش العام حول الحقوق السياسية والمدنية، وكثيرًا ما استخدم وسائل التواصل الاجتماعي لمناقشة الحاجة إلى الشفافية والمساءلة والإصلاح المؤسسي في الإمارات.

لفت بن غيث انتباه الحكومة أول مرة عام 2011، حين لوحق هو وأربعة ناشطين إماراتيين آخرين بسبب تصريحات نشروها على الإنترنت تدعو إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 أُدين الخمسة بإهانة رئيس الدولة ونائب رئيس الدولة وولي العهد علنًا. وصدر بحق بن غيث حكم بالسجن سنتين، لكنه حصل على عفو رئاسي في اليوم التالي، هو والمتهمون معه.

القبض عام 2015

في 18 أغسطس/آب 2015، قبضت السلطات الإماراتية على ناصر بن غيث للمرة الثانية. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي أكثر من سبعة أشهر دون تهمة ودون تواصل مع محامٍ. ولم تكن أسرته تعرف مكانه. ولم يُعرض على أي سلطة قضائية حتى 4 أبريل/نيسان 2016، حين مثل أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبوظبي.

في تلك الجلسة الأولى، قال بن غيث للمحكمة إنه تعرّض للتعذيب والضرب في الاحتجاز. وقال إنه حُرم من النوم مدة تصل إلى أسبوع، وإنه لا يزال محتجزًا في مكان سري. وذكر أنه حُرم من فرصة إعداد دفاع فعّال لأن السلطات قيّدت بشدة تواصله مع محاميه.

الإجراءات القضائية والإدانات

في 29 مارس/آذار 2017، حكمت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي على بن غيث بالسجن عشر سنوات. وشملت التهم نشر معلومات كاذبة عن قادة الإمارات ومؤسسات الدولة، والإساءة إلى سمعة الدولة. واستندت الإدانة إلى حد كبير إلى تغريدات أكد فيها أنه لم يحظَ بمحاكمة عادلة في قضية 2011، المعروفة باسم «الإمارات 5».

واتهمته النيابة أيضًا بالتواصل والتعاون مع أعضاء في جمعية الإصلاح، وهي منظمة محظورة، استنادًا إلى زيارات قام بها لأشخاص أُدينوا في المحاكمة الجماعية المعروفة باسم «الإمارات 94» عام 2013. وتعلّق ادعاء آخر بمشاركته في عرض عن الاقتصاد الإسلامي قدّمه بدعوة من عضو في حزب الأمة الإماراتي المحظور، وهي مشاركة مرتبطة بدوره المهني خبيرًا اقتصاديًا.

في يوليو/تموز 2024، أصدرت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي أحكامها في ثاني أكبر محاكمة جماعية في الإمارات، المعروفة بقضية الإمارات 84. وفي 10 يوليو/تموز 2024، حكمت المحكمة على 53 متهمًا بالسجن مددًا تتراوح بين عشر سنوات والمؤبد. وصدر بحق بن غيث حكم بالسجن 15 عامًا بتهمة التعاون مع منظمة إرهابية ودعمها عبر مقالات وتغريدات، حسب الادعاء، رغم أن إدانته السابقة كانت قد جرّمت بالفعل جانبًا كبيرًا من السلوك نفسه. وفي 4 مارس/آذار 2025 رفضت المحكمة الاتحادية العليا الطعون، فأصبح الحكم باتًا.

ظروف الاحتجاز والصحة

يُحتجز ناصر بن غيث في سجن الرزين في أبوظبي، وهو منشأة معروفة بظروفها القاسية وبتقييد الحصول على الرعاية الطبية. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2018، خاض إضرابًا عن الطعام مكتفيًا بالسوائل، احتجاجًا على سوء معاملة المحتجزين والحرمان من الرعاية الطبية وعدم انتظام الزيارات العائلية. وطالب أيضًا بالإفراج

عنه بعد العفو الرئاسي الذي مُنح للأكاديمي البريطاني ماثيو هيدجز في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بعد أسبوع من صدور حكم بالسجن المؤبد على هيدجز بتهم التجسس.

أدّى الإضراب عن الطعام إلى تدهور حاد في صحة بن غيث. فلم يتناول إلا كميات قليلة من الطعام في مرات معدودة على مدى أشهر. وبحسب تقارير موثوقة، فقد جزءًا كبيرًا من بصره، وصار أضعف من أن يقف أو يمشي دون مساعدة. وقبل القبض عليه، كان يعاني من ارتفاع ضغط الدم، الذي أدّى بالفعل إلى تضخم القلب، ومن مرض الكبد الدهني في مرحلة مبكرة. وقد فاقم الإضراب المطوّل عن الطعام والحرمان من العلاج الطبي الملائم هذه الحالات تفاقمًا كبيرًا.

الاستجابة الدولية

استقطبت قضية ناصر بن غيث اهتمام منظمات حقوق الإنسان الدولية والشبكات الأكاديمية والحكومات المعنية بمعايير المحاكمة العادلة وظروف الاحتجاز في الإمارات. وتجسّد المعاملة التي يلقاها النمط الأوسع من القمع الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان والأكاديميون والمنتقدون في البلاد. ورغم الدعوات المتكررة إلى الإفراج عنه، لم تُعِد السلطات الإماراتية النظر في الحكم الصادر بحقه، ولا يزال مسجونًا دون أي أفق للإفراج المبكر.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/dr-nasser-bin-ghaith/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 04-04-2016. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org